استراتيجية بناء السلام والصمود في ليبيا

الانتقال من مرحلة إرساء الاستقرار
إلى بناء السلام
والقدرة على الصمود والتعافي

2023 2025

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

undp.org/Libya
@undp.ly

1) لمحة عامة

تواجه ليبيا العديد من التحديات التي تعترض مسار السلام وتحقيق العدالة وبناء مؤسسات راسخة، وذلك وفقًا للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. يتسم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي لعام 2021 بالبطء حيث أدى هذا التنفيذ البطيء إلى تعطيل الإصلاحات المؤسسية الضرورية لتقليل التوترات في جميع أنحاء البلاد، مترتبا عليه عدم إمكانية إجراء الانتخابات في المدى القصير، واستمرار انقسام المؤسسات، ظهور حكومة موازية والاعتماد على الإعانات والرواتب للحفاظ على الدعم الشعبي، وغياب إطار شامل لخطط التنمية الوطنية.

يُعزز ضعف التقدم في مسار الاتفاق السياسي الليبي وإصلاحات الحوكمة انتشار الفساد وانخفاض معدلات الشفافية، ويخلق قطاع أمني متداخل، ومؤسسات ضعيفة غير قادرة على فرض سيادة القانون، ويؤدي إلى عدم التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم حل القيود المفروضة على مشاركة المجتمع المدني، وخاصة مشاركة النساء.

يحمل الاختلاف السياسي الحالي تداعيات كبيرة على مسار السلام والصمود والتعافي في السياق المحلي في ليبيا. حيث يعاني الليبيون من سوء الخدمات العامة، ومحدودية الفرص الاقتصادية، وضعف إمكانية الاحتكام إلى القضاء والشرطة، وخطر نشوب الصراعات المسلحة. تختلف احتياجات السلام والصمود والتعافي باختلاف المناطق، حيث توجد تجارب متميزة على المستوى المحلي في الشرق والجنوب والغرب بشكل عام.

تم تحديد عشر مناطق محلية في البلاد وفقًا لبعض الديناميكيات مثل الاقتصادات المشتركة وطرق التجارة. كما تتباين احتياجات القدرة على الصمود والتعافي على المستوى المحلي، حيث تُحدد طبيعة المجموعات الأكثر ضعفًا بناءً على الهياكل المحلية والأعراف الاجتماعية. يعتمد السلام والصمود في كل منطقة أيضًا على وجود النزاعات المحلية، سواء داخل البلدية حيث تتنافس الجماعات المحلية على السيطرة على السلطات والموارد المحلية، أو بين البلديات بسبب المظالم السابقة .أخيرًا، يتأثر السلام المحلي والقدرة على الصمود بمشاركة الجهات السياسية الوطنية الفاعلة، حيث تسعى تلك الجهات إلى إبراز نفوذها وتعزيز سلطتها في سبيل تحقيق الاستقرار والصمود في البلاد.

وفي الوقت نفسه، تمكنت ليبيا من بناء مكونات وموارد كبيرة من أجل تحقيق السلام على المستوي الوطني. يُعد المسؤولون الحكوميون الوطنيون أكثر خبرة في تقديم الخدمات داخل السياقات الهشة. بالإضافة إلى ذلك، فقد التزم هؤلاء المسؤولين ببذل المزيد من الجهد لبناء السلام والصمود من خلال برامج اللامركزية وإعادة الإعمار التي تستهدف المناطق المتضررة من النزاعات. علاوة على ذلك، يمكنهم الوصول إلى أنشطة المسارين الثاني والثالث للعمل كجسر فوق الانقسامات السياسية بهدف تقديم الخدمات وتلبية الاحتياجات المحلية. أظهر قادة البلديات المحليون من جانبهم مهارات كبيرة في إدارة الأزمات، وحسّنوا قدرتهم على الحكم والإدارة بأسلوب تشاركي. وهناك أيضًا مجموعة من آليات الحُكم والأمن وإدارة الصراع غير الرسمية التي يمكن أن توفر دعمًا أساسيًا للمجتمعات المحلية. أخيرًا، تكيّف الليبيون مع الأزمة الاقتصادية في البلاد عن طريق انتشار الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر واستحداث مؤسسات جديدة للقطاع الخاص.

إدراكًا للتحديات السياسية والاحتياجات المحلية، تقترح وثيقة برنامج العمل القطري الجديدة للبرنامج الإنمائي (عن الفترة 2023-2025) الاستثمار في بناء السلام والقدرة على الصمود على المستوى المحلي. يهدف ذلك إلى بناء شرعية الدولة وتعزيز صمود فئات المجتمع الليبي، وخاصة الفئات الأكثر ضعفًا، وذلك بتنفيذ الخطط التي ينفذها البرنامج الإنمائي منذ عام 2012 معززا من موقعه الفريد في البلاد.

تركز الاستراتيجية على الانتقال من مرحلة تحقيق الاستقرار الفوري إلى التنمية وبناء السلام على المدى الطويل. يُكمل التركيز على بناء السلام المحلي والقدرة على الصمود أهداف البرنامج الإنمائي الأخرى المحددة في وثيقة برنامج العمل القطري، مثل دعم الحُكم الرشيد والفعّال والمراعاة للنوع الاجتماعي، وتعزيز النمو المستدام المراعي للبيئة وزيادة القدرة على مواجهة تغير المناخ.

وبالنظر إلى الطبيعة المتشابكة التي تحيط بعملية بناء السلام والقدرة على الصمود على الصعيدين الوطني والمحلي، يعمل البرنامج الإنمائي على تحقيق التآزر بين أنشطته لبناء السلام والقدرة على الصمود على الصعيد المحلي، مع التوجهات والجهود الوطنية لإرساء السلام وتحقيق تسوية سياسية مستدامة. يهدف ذلك إلى تعزيز التناغم والتعاون مع دور المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام.

سوف تعمل هذه الاستراتيجية، المتمثلة في الانتقال من مرحلة إرساء الاستقرار إلى بناء السلام والصمود، على توجيه جهود البرنامج الإنمائي وشراكاته مع نظرائه الليبيين والشركاء الدوليين. حيث يتجسد الغرض الأسمى من هذه الاستراتيجية في تحقيق التماسك الاجتماعي بين فئات المجتمع على المستوى المحلي، وأيضا زيادة الثقة في المؤسسات المحلية والوطنية، ويُترجم ذلك من خلال تعزيز القدرات الفردية والمجتمعية والمؤسسية المتعلقة بإنفاذ السلام وتحقيق الصمود والتعافي. كما تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق النتائج التالية:

1. تعزيز قدرة المؤسسات الليبية المحلية على تحليل الصراع، وتخطيط ورصد المبادرات التي تبني السلام والقدرة على الصمود و التعافي.

ويستتبع ذلك ما يلي: (1-1) إنشاء شبكة لرصد التوتر والضعف على أساس المناطق، يتم بناؤها تدريجيا ، على أن تكون رائدة أولية في الجنوب ؛ (1-2) الاتفاق على خطط تشاركية للتنمية وبناء السلام ، في البلديات ذات الأولوية وفيما بينها ؛ (1-3) تعزيز شبكات المهنيين الذين يمكنهم تقديم الدعم التقني للخدمات المحلية الحساسة للنزاعات ، فضلا عن المساءلة الخارجية التقنية.

2. القدرات والهياكل المحلية المستدامة لتقديم الخدمات المحلية وإدارة النزاعات.

ويستتبع ذلك ما يلي: (2-1) تدخلات خدمية مستدامة تبني السلام وتعزز القدرة على الصمود، ويشارك في تقديمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الليبية؛ (2-2) تعزيز القدرات التقنية والمدنية لتقديم خدمات محلية تراعي النزاعات ، مع نقل المعرفة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى النظراء الليبيين ؛ (2-3) تعزيز الخدمات الموجهة للنساء و بناء قدرات الموظفات المدنيات ، من خلال مرافقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة تنمية المرأة وموظفي الخدمة المدنية المحليين.

3. يصبح الاقتصاد محركا للسلام والصمود محليا في جميع أنحاء ليبيا.

ويستتبع ذلك: (3.1) برامج الإنعاش الاقتصادي التي ترتكز على الحوار والتدخلات المشتركة بين المسؤولين وممثلي القطاع الخاص عبر البلديات؛ (3.2) الشراكات المحلية من أجل توظيف يتسم بالشمولية والتمكين ، لتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوفير مسار توظيف للشباب ؛ و (3.3) خطة لإضفاء الطابع الرسمي على 'الأسواق الوظيفية' التي توفر الدخل المحلي ، من خلال دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في السوق المنظمة.

وسيتبع البرنامج الإنمائي نهجًا يقوم على أساس المناطق ويستهدف المناطق الأكثر تعرضًا للتوترات، استنادًا إلى تقييم دقيق للديناميكيات على الصعيدين الوطني والبلدي، فضلاً عن المناطق التي تتمتع بأكبر

إمكانات لتحفيز السلام والقدرة على الصمود. تحدد الاستراتيجية عشر مناطق دون وطنية في ليبيا، تحتوي على ديناميكيات الاعتماد المشترك بين البلديات، والتي تتميز بديناميكيات الصراع المشتركة.

وسيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل فردي مع كل بلدية، مع إيلاء الأولوية للتعاون والتنسيق بين البلديات في نفس المجموعة. يتم تحديد هذه الأولويات بناءً على تقييم دقيق للحاجات والديناميات المحلية في كل منطقة. يهدف هذا النهج إلى تعزيز التنسيق المحلي وتبادل المعرفة والخبرات بين البلديات، مما يسهم في بناء السلام وتعزيز القدرة على الصمود.

وتشمل المناطق المستهدفة في البرنامج الجنوب الغربي، الجنوب الشرقي، وبنغازي والمناطق المحيطة بها، وأيضًا التجمعات الأخرى دون الوطنية في ليبيا. سيتم تنفيذ البرنامج على مرحلتين، حيث سيتم استهداف 16 بلدية أولية في المرحلة الأولى، ومن ثم يمكن توسيع البرنامج ليشمل 13 بلدية إضافية في المرحلة الثانية.

باستراتيجية العمل هذه، يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعزيز التعاون والتنسيق المحلي، وتعزيز القدرة على الصمود وبناء السلام على مستوى البلديات في ليبيا. من خلال العمل المشترك وتبادل المعرفة والممارسات الجيدة، يمكن تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق النتائج الإيجابية في المجتمعات المحلية.

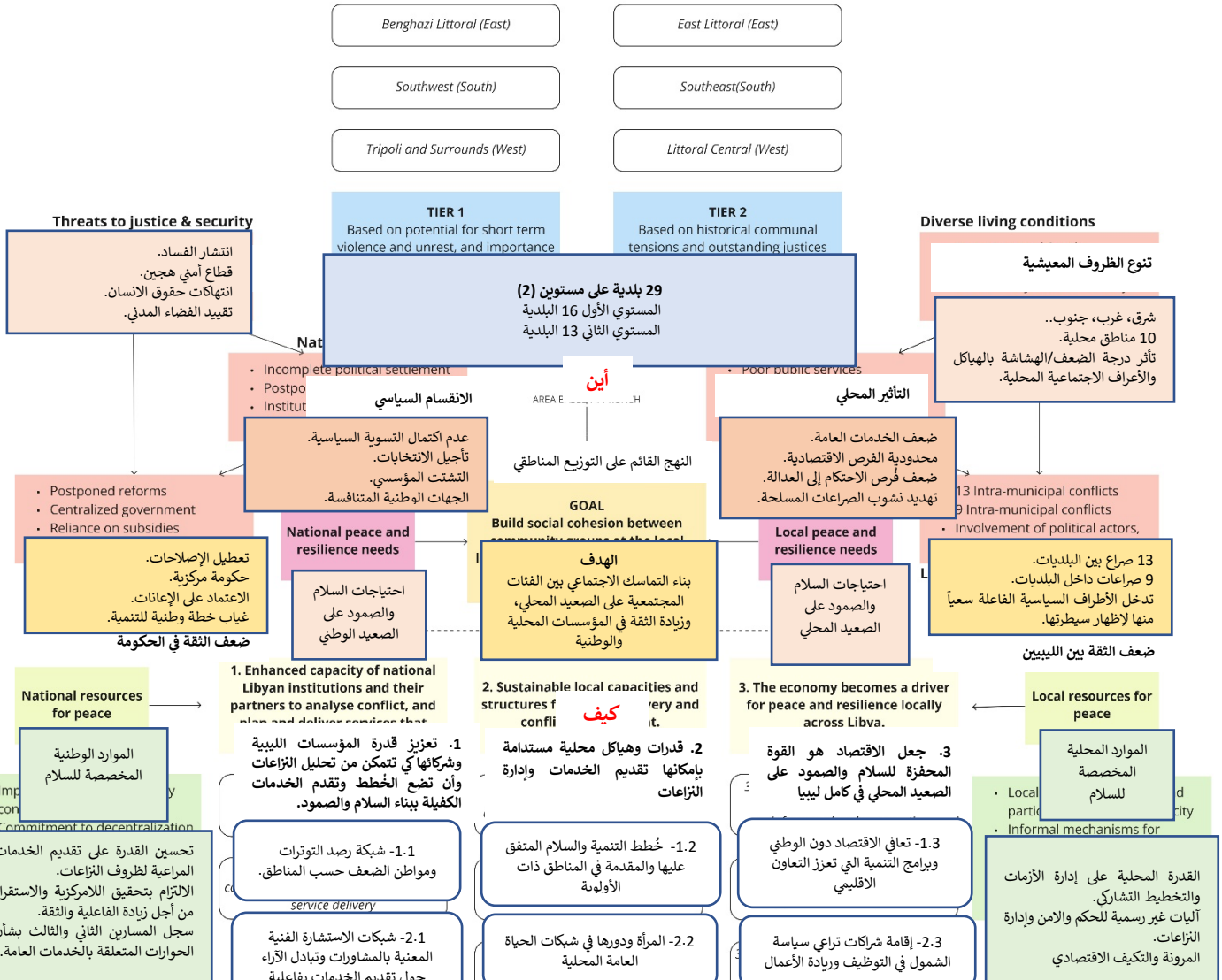

2) احتياجات وامكانيات السلام والصمود في ليبيا

2.1- احتياجات السلام والصمود

ديناميات السلام والصمود على الصعيد الوطني

أدّى التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي في يناير 2021 والتشكيل اللاحق لحكومة الوحدة الوطنية إلى تعزيز الاستقرار في البلاد، حيث سخرت الحكومة إمكانياتها لإعادة دمج مؤسسات الدولة وتعزيز الروابط المشتركة بين الليبيين من منطلق أن الحكم بالجميع وللجميع. إلا أن التنفيذ العملي للاتفاق السياسي الليبي واجه العديد من التحديات، ليس أقلها الفشل في إيجاد مسار للانتخابات الوطنية يضفي الشرعية على الحكم الوطني ويعززه. كما أحرزت حكومة الوحدة الوطنية تقدمًا بطيئًا في إعادة ترسيخ نزاهة المؤسسات الوطنية، في ظل اتخاذ قرارات صعبة بشأن كيفية التعامل مع موظفي الحكومة ومؤسسات الدولة. تُقدر اللجنة العليا لإعادة توحيد مجلس التخطيط الوطني أن أكثر من 140 مؤسسة لا تزال منقسمة أو معرضة لخطر التجزئة في المستقبل. كما تُمثل ولادة حكومة موازية في مطلع عام 2022 أكبر تحديًا للتسوية السياسية التي تم تحقيقها بموجب الاتفاق السياسي الليبي، حيث تسعى لتعزيز قدرات حكومية منفصلة وجمع دعم الشعب.

أدّى هذا الانقسام السياسي الوطني والدفع البطيء نحو تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي إلى إضعاف هياكل الحكم الوطني وثقة الجمهور في المؤسسات العامة. اذ يعطل هذا الانقسام مسار الإصلاحات المؤسسية الضرورية لتحقيق الاستقرار الوطني وتقليل مشاكل الضعف في جميع أنحاء البلاد. هناك بعض المحاولات لإجراء إصلاحات عاجلة، مثل قرار وزارة الحكم المحلي رقم 1500 (2021) المتعلق باللامركزية. ومع ذلك، تكون هذه المحاولات غالبًا في شكل قرارات ومراسيم دون وجود آليات كافية للتدقيق التشريعي والعام، مما يؤدي إلى حكومة مركزية قوية ومعتمدة على التوجهات الشخصية. وبالإضافة إلى ذلك، عدم تنويع مصادر الإيرادات العامة خارج قطاع الاستخراج يؤدي إلى تصاعد الصراعات على الموارد وتصاعد التوترات بين المناطق الغنية بالموارد في الجنوب والشرق والمناطق الحضرية في الشمال الغربي. حيث يتم استخدام الإيرادات العامة في تمويل الإعانات والرواتب للحفاظ على دعم الشعب، بدلاً من الاستثمار في البنية التحتية العامة أو المشاريع الإنتاجية أو قطاع الخاص. وأخيرًا، لم تعمل الحكومة على وضع إطار عمل لخطط التنمية الوطنية لتوجيه الإصلاحات والمساعدات الدولية بشكل منسق.

إن تعطل مسار تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي وعدم إجراء إصلاحات في نظام الحكم الوطني من شأنه أن يولد تحديات هيكلية في منظومة العدالة والأمن في البلاد. كما يؤدي الاقتصاد الذي يحركه النفط والإنفاق العام إلى ممارسات يشوبها الفساد واستخدام واسع النطاق لشبكات المحسوبية، ما يعني أن إمكانية الحصول على الثروة غالبًا ما يحكمه المنصب والعلاقات، وليس الجدارة والاستحقاق. بالرغم من الرقابة المتزايدة التي يجريها ديوان المحاسبة الوطني، فإن مستوى الشفافية حول استخدام الأموال العامة لا يزال منخفضًا، مما يؤدي إلى احتمال كبير لسوء الاستخدام. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال ليبيا تعاني من قطاع أمني مختلط، حيث تتعايش الشرطة والأجهزة الأمنية الرسمية جنبًا إلى جنب مع الجماعات المسلحة غير النظامية، والتي يتم دفع رواتب العديد من أفرادها أيضًا من الخزانة العامة. تصبو بعض الجماعات المسلحة إلى حماية المجتمع، بينما تحوّلت مجموعات أخرى إلى جهات فاعلة في الحياة السياسية الوطنية. وبغض النظر عن شكلها، فإن الجماعات المسلحة لها تأثير قوي على إمكانية الاحتكام واللجوء إلى العدالة والقضاء، لاسيما سير العمل في مؤسسات سيادة القانون، والنتيجة هي انتهاكات واسعة النطاق، من بينها فرض العقوبات المجتمعية/الطائفية، والاعتقال والاحتجاز التعسفي، وتقييد منافع السكن والأراضي وحقوق الملكية، والحرمان من الوثائق. أدى قطاع الأمن الهجين أيضًا إلى زيادة القيود على فضاء المجتمع المدني، حيث غالبًا ما يتعرض النشطاء للتهديد والاعتقال، وهذا هو الخطر الأبرز الذي يهدد المرأة الليبية.

هذه العوامل والتداعيات أنتجت بيئة ينعدم فيها الأمن الذي ينشده الليبيون، ما قوض الثقة في مؤسسات الدولة وبين المؤسسات نفسها. لا يزال الليبيون يعانون من سوء الخدمات العامة، حيث تختلف توفرها ونوعيتها باختلاف المكان والمنطقة في جميع أنحاء ليبيا، مع انخفاض مستوياتها إلى أدنى مستوى في جنوب البلاد. يعزى ذلك جزئياً إلى التمويل والموارد المالية المتاحة، حيث يتم إنفاق 21٪ من الميزانية العامة على السلع والخدمات، بالمقارنة مع أكثر من 50٪ على الرواتب. كما يعود ذلك إلى نقص في تأهيل وبناء قدرة المؤسسات التي تعاني من ضعف في أسس التوفير المجدية وتحقيق الفعالية من حيث التكاليف. يتواجه ضعف الخدمات العامة مع محدودية الفرص الاقتصادية، حيث يوفر القطاع العام فرص عمل لحوالي 86٪ من القوى العاملة في الدولة (مقابل 14٪ في القطاع الخاص). وهذا يعني أن الأسر التي لا يمكنها الوصول إلى شبكات المحسوبية تواجه صعوبات في تغطية النفقات اليومية، مما أدى إلى توسع السوق السوداء في البلاد. وعلى الجانب المقابل، يبرز هذا التحدي بشكل أكثر وضوحاً في جنوب البلاد. تختلف إمكانية اللجوء إلى القضاء بشكل كبير في مختلف مناطق البلاد، وتتأثر بطبيعة المعايير المعتمدة من قبل قوات الشرطة النظامية والجماعات المسلحة المحلية، وخاصة فيما يتعلق بالالتزام بأنظمة وآليات المسائلة الاجتماعية والتقليدية. وأخيرًا، لا يزال العديد من الليبيين يتعرضون للتهديد نتيجة للأحداث السابقة وتداعيات الصراعات المسلحة، والتي يمكن أن تتكرر في المستقبل. ساهم تهديد وخطر التعرض للعنف في نزوح أكثر من 200,000 شخص في البلاد.

تتفاوت التجارب المحلية من حيث تقديم الخدمات والفرص الاقتصادية وتسهيل الوصول إلى العدالة واحتمال نشوب الصراعات المسلحة بشكل كبير. وكما ذُكر سلفًا، فإن الحصول على الخدمات وفرص العمل في الجنوب يعد صعبًا بشكل خاص مقارنةً بمناطق الساحل الليبي. هناك أيضًا اختلافات كبيرة بين الشرق والغرب، حيث يتلقى الشرق 20-25٪ فقط من الإنفاق الحكومي مقارنةً بغرب البلاد. استغلت الحكومة الموازية هذا الفارق كأساس منطقي لإنشاء مؤسسات تركز على الشرق بالتوازي مع تلك الموجودة في طرابلس. ومع ذلك، هناك أيضًا اختلافات كبيرة على المستوى المحلي في الشرق والغرب والجنوب، حيث تواجه كل منطقة في ليبيا تحدياتها الخاصة. تقترح هذه الاستراتيجية وجود عشر مناطق مميزة في البلاد يتم تحديدها بناءً على معايير مثل الاقتصادات المشتركة والعداوات التاريخية ووجود مكونات اجتماعية مختلفة. يتم تصنيف مواطن الضعف أو سرعة التأثر بالأخطار في ليبيا جزئيًا بناءً على طبيعة الفئة السكانية مثل النساء والنازحين والمهاجرين، وتعتمد بشكل متساوٍ على الهياكل والنُظم الاجتماعية المحلية وما إذا كان الشخص مشمولًا أو مستبعدًا من تلك الهياكل والنُظم. وبالتالي، ينبغي على الوكالات الدولية اتباع نهج قابل للتكيف في تحديد مواطن الضعف وسرعة التأثر بالمخاطر بحيث يجري تقييم الهياكل والنُظم الاجتماعية على المستوى دون الوطني، وما يترتب عليها من أشكال الإقصاء والاستبعاد.

يتأثر مستوى السلام والصمود في كل منطقة أيضًا بوجود النزاعات المحلية، سواء داخل البلديات حيث تتنافس الفئات المجتمعية للسيطرة على النفوذ والموارد المحلية، أو بين البلديات نتيجة المظالم السابقة. تقترح هذه الاستراتيجية أن عملية بناء السلام المحلي ينبغي أن تركز على 13 نزاعًا محتدمًا بين البلديات في ليبيا وتسعة صراعات قائمة داخل البلديات. من الضروري أن يتوجه الدعم الدولي لجهود بناء السلام والصمود المحلي نحو تعزيز إدارة هذه النزاعات بشكل أفضل. وأخيرًا، يتأثر السلام والصمود المحلي

بممارسات اللاعبين السياسيين، حيث تكون تلك المناطق التي يتنافس فيها الأطراف الفاعلة هي الأكثر عُرضة للأذى والمخاطر.

2.2- مُكونات وموارد السلام

بالرغم من التحديات المذكورة، حققت ليبيا بعض التقدم في إيجاد قواعد شعبية وهياكل أساسية لتحقيق السلام والصمود على الصعيدين الوطني والمحلي. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى الاستثمار في هذه القواعد وتعزيزها، تمكينًا للتقدم المستدام في البلاد.

الموارد الوطنية

تحسين القدرة على تقديم الخدمات المراعية للسياق المحلي: اكتسب المسؤولون الحكوميون دراية وخبرة في تخطيط وتقديم الخدمات في ظل السياق الهش، مما يؤكد أن القدرة على إدارة الخدمات العامة والوساطة في حل النزاعات قد تعززت. تتجلى هذه القدرة عبر مجموعة من الوزارات التنفيذية، بما في ذلك وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم ووزارة الحكم المحلي. في الحقيقة، أدت برامج الحماية الاجتماعية التي وضعتها الحكومة الليبية دوراً بالغ الأهمية في مساعدة الليبيين على الصمود في وجه عواصف الصراع وعدم الاستقرار. يدرك المسؤولون الوطنيون أن قدرة الأجهزة الوطنية على المساهمة في تحقيق السلام والصمود بحاجة إلى مزيد من التحسين، وقد أعربوا في هذا الصدد عن رغبتهم في رصد ومراقبة تصاعد التوترات والصراعات بشكل أفضل على المستوى المحلي من أجل اتخاذ إجراءات وقائية للحد من أوجه الضعف وسرعة التأثر بالمخاطر.

الالتزام بتحقيق اللامركزية والاستقرار وصولاً إلى تعزيز الفعالية وثقة المواطنين: بالإضافة إلى ما ذُكر، أظهرت حكومة الوحدة الوطنية التزامها بتحقيق اللامركزية، وهو أمر بالغ الأهمية للاستجابة للاحتياجات المتنوعة في جميع أنحاء البلاد، وتحمل عبء الأنشطة التي من شأنها تحقيق الاستقرار، لاسيما إعادة إعمار المناطق المتضررة جرّاء الحروب. وقد أحرزت حكومة الوحدة الوطنية تقدماً في مسار اللامركزية من خلال إصدار وزارة الحكم المحلي للمرسوم رقم (1500)، والذي يُدخل تغييرات جذرية على القانون رقم (59) بشأن الإدارة المحلية، من خلال نقل بعض الاختصاصات إلى الحكومة المحلية، بما يشمل تحصيل الإيرادات العامة والإنفاق. وأعلنت حكومة الوحدة الوطنية أيضاً عن تفعيل مجموعة من صناديق إعادة الإعمار، التي من شأنها أن تساعد في إعادة بناء المناطق المتضررة جرّاء الحروب، لاسيما في بنغازي ودرنة، مما يوفر الوسيلة اللازمة للحكومة لتتولى دور قيادي أكبر في جهود إعادة الإعمار، بدلاً من الاعتماد المفرط على المجتمع الدولي.

برامج إعادة الإعمار الطموحة: وأعلنت حكومة الوحدة الوطنية أيضاً عن تخصيص مجموعة من الأموال للمساعدة في إعادة بناء المناطق التي تضررت من الحرب، ومن بين هذه المناطق بنغازي ودرنة. ويُعَدُّ ذلك وسيلة للحكومة لتولي قيادة أكبر في جهود إعادة الإعمار، بدلاً من الاعتماد المفرط على المجتمع الدولي.

تاريخ حوارات المسارين الثاني والثالث حول الخدمات العامة: بالمقارنة مع عام 2014، تستضيف ليبيا حاليًا سلسلة متقدمة من نشاطات المسارين الثاني والثالث التي يمكن أن تساهم في تلافي الانقسامات السياسية وضمان استمرار تقديم الخدمات العامة. شهدت الفترة من عام 2014 إلى 2021 تطور المسار الثاني المتعلق بتبادل الآراء غير الرسمية بين مدينتي طرابلس والبيضاء حول مجموعة من الخدمات العامة، بما في ذلك قطاعي الصحة والتعليم. بالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من قنوات الاتصال المهني التي تعمل في إطار المسار الثالث وتواصل أعمالها في جميع أنحاء البلاد، حيث تعمل على تقريب المسافات وتعزيز شبكات الأطباء وقادة البلديات تحت مظلة واحدة بهدف تطوير مواقف مشتركة حول قضايا المناصرة والتوعية بالسلطات الوطنية. وأخيرًا، هناك جهود كبيرة تقودها ليبيا لتحقيق نزاهة المؤسسات الوطنية الليبية وإعادة دمج المؤسسات المتأثرة بالانقسام. على سبيل المثال، قام مجلس التخطيط الوطني مؤخرًا بتسهيل اتفاق بين ديوان المحاسبة الوطني وفرعه في بنغازي بشأن التعاون في مكافحة الفساد.

الموارد المحلية

إدارة الأزمات المحلية والقدرة على التخطيط التشاركي: شكلت السلطات البلدية إحدى دعائم الحكومة الشرعية حيث تعزز قدرتها على إدارة الأزمات والتخطيط لتلبية احتياجات المجتمع المحلي بطريقة شاملة وبالشراكة مع المجتمع المدني المحلي. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال أنظمة الأمن والعدالة الرسمية تعمل في ليبيا على المستوى المحلي. إن ما يقوض قدرة المسؤولين المحليين على إدارة الأزمات بطريقة تشاركية هو البطء في تنفيذ القانون رقم (59) بشأن اللامركزية، الذي حتى عام 2021 لم يستكمل بإصلاحات إدارية إضافية لنقل الاختصاصات إلى الحكومة المحلية، لاسيما تحصيل الإيرادات العامة والإنفاق. كما أن عضوية بعض المجالس البلدية تثير النزاع، ما يساهم بشكل مباشر في إذكاء الصراع المحلي. تتمثل هذه النزاعات بشكل عام في شكلين، الشكل القانوني والشكل النيابي/التمثيلي. تحدث النزاعات القانونية عندما تدعي هيئتان أو أكثر أنها تمتلك الشرعية كمجلس بلدي. على سبيل المثال: 1) هناك نزاع في مجلس بلدية مرزق، حيث يوجد هيئة تتخذ من طرابلس مقرًا لها. 2) منذ انتهاء عمليات الجيش الوطني الليبي في درنة، يتم إدارة البلدية بواسطة مسؤولين غير منتخبين ومن خارج المدينة. يحدث التنافس التمثيلي في البلديات التي تتنوع فيها الأعراق والقبائل عندما يُتهم المجلس البلدي بأنه يخضع لسيطرة فئات مجتمعية بعينها، وهو ما يحدث على سبيل المثال في أوباري والكفرة وسبها وسرت. تعتبر الصراعات التمثيلية أكثر شيوعاً من مثيلاتها القانونية. أخيرًا، تشكل الضغوطات السياسية والتهديدات الجسدية خطراً يُقوض قدرة المسؤولين المحليين على تقديم الخدمات الأمنية والقضائية المنشودة بسبب قطاع الأمن الهجين في البلاد.

الآليات غير الرسمية لإرساء الحكم وبسط الأمن وإدارة الصراعات: تكتسب الآليات غير الرسمية البديلة مكانة بارزة في إدارة العلاقات بين فئات المجتمع في المناطق التي تتنازع فيها السلطات البلدية، ويمكن أن تشمل ذلك الآليات القبلية أو لجان السلام التي يقودها المجتمع المدني. تلعب الآليات غير الرسمية أيضًا دورًا مهمًا في تفعيل إجراءات الرقابة والمساءلة التي تخضع لها الجماعات المسلحة غير الحكومية العاملة ضمن قطاع الأمن والعدالة الهجين في البلاد. كما توفر هذه الآليات لليبيين قدرًا معينًا من الحماية من الاعتقال والاحتجاز التعسفي وتوفر بدائل لتسوية المنازعات عوضًا عن نظم المحاكم الرسمية. يتم تدعيم

هذه الآليات غير الرسمية من خلال الموارد الوطنية المتنامية المتمثلة في "الوسطاء المطلعين"، الذين يشملون زعماء القبائل التقليديين و"رواد أعمال السلام" الجدد.

المرونة والتكيف الاقتصادي: أظهر الليبيون أن لديهم مرونة كبيرة في التكيف مع الوضع الاقتصادي، لاسيما في إيجاد مسارات بديلة لريادة وممارسة الأعمال الحرة، خاصةً بين الشباب. ويتم ذلك في إطار عملية مطورة لبناء القدرات اللازمة لإدارة الضغوط السياسية والمطالب الاقتصادية التي تواجهها الجماعات المسلحة. تبرز المرونة الاقتصادية على المستوى الوطني من خلال عدة عوامل، بما في ذلك توافر الموارد وتاريخ التجارة بين الليبيين ومع الدول المجاورة. وبالتالي، فمن المهم بشكل كبير التركيز على دعم المرونة الاقتصادية على المستوى الوطني والمحلي. شهدت ليبيا أيضًا ظهور جيل جديد من الشركات ورواد الأعمال في القطاع الخاص، حيث يزداد استثمارهم ضمن اقتصاد أكثر انفتاحًا وأقل تقييدًا، وذلك بتقليل ظاهرة الفساد وشبكات المحسوبية. أخيرًا، غالبًا ما تتحقق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي من خلال "الأسواق الوظيفية" التي توفر السلع والخدمات بتكلفة معقولة للأسر، وتوفر فرص عمل وإيرادات مهمة تساهم في تهدئة مسببات ودوافع الصراعات المسلحة.

3) نهج البرنامج الإنمائي ومساره المُتبع في التعلم

تتوافق استراتيجية بناء السلام والصمود في ليبيا مع أولويات البرنامج الإنمائي المتمثلة في: 1) مسار التعلم حول كيفية وضع برامج وخطط فعالة في ليبيا؛ 2) النهج والمقاربات الدولية والإقليمية للتعامل مع النزاعات والأزمات؛ 3) تحديد وتحليل أهم ديناميات الصراع في ليبيا على المدى الطويل.

ساهم البرنامج الإنمائي بشكل كبير في بناء السلام والصمود في ليبيا منذ عام 2012، حيث أنشأ قدرة عملية قوية ونظماً للتعلم حول كيفية وضع برامج وخطط فعالة على المستوى المحلي. نجح البرنامج الإنمائي في تنفيذ مشروع تعزيز الاستقرار في ليبيا خلال الفترة من 2016 إلى 2022، حيث نفذ مشاريع بقيمة 95.4 مليون دولار لإعادة تأهيل البنية التحتية في 24 بلدية. ساهمت هذه المشاريع في إعادة بناء المناطق المتضررة من الحروب، وساهمت في تعزيز اتفاقات السلام المحلية وبناء الثقة بين فئات المجتمع وتعزيز دور البلديات. أذ لعب البرنامج الإنمائي دورًا رياديًا في تعزيز قدرة البلديات على الصمود من خلال مشروع تعزيز القدرات المحلية للصمود والتعافي، والذي تم تنفيذه عبر أربع مراحل تشمل 12 و20 و33 و19 بلدية على التوالي. دعم البرنامج الإنمائي أيضًا القدرات المحلية لتحقيق المصالحة من خلال إنشاء شبكة وطنية من "الوسطاء المطلعين" في إطار مشروعه المسمى "معًا نحو تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا". وأخيرًا، ساهم البرنامج الإنمائي في بناء الصمود من خلال دعم إدارة المشاريع وتعزيز ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتناهية الصغر، بما في ذلك إنشاء مختبرات التسريع.

عرض البرنامج الإنمائي لحل الأزمات هو إطار عمل يهدف إلى تقديم حلول إنمائية لأوضاع الأزمات والهشاشة. يقترح البرنامج الإنمائي العمل على تحقيق ثلاثة حلول في سياقات الأزمات، وهي: "التنبؤ المسبق لأخذ الاحتياطات ومنع الحدوث" و"الاستجابة والتعافي" و"التعامل مع السياقات المطولة والهشة". وبالإضافة إلى ذلك، تشمل الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة من 2022 إلى 2025 النهج العالمي الذي يركز على أهمية الصمود و التعافي كـ "الحل المميز" و "الاتجاه نحو التغيير". يوضح إطار عمل

المكتب الإقليمي للدول العربية (التنمية باعتبارها أحد المسارات لمنع نشوب النزاعات وتحقيق التعافي) بالتفصيل مساهمة البرنامج الإنمائي في منع نشوب الصراعات وفقًا لمقاربة ثلاثية المحاور. تتمثل هذه المحاور في تقليل احتمالية نشوب النزاعات المسلحة أثناء التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وحماية مكاسب التنمية أثناء الأزمات، ودعم المراحل الانتقالية والعودة إلى مجتمعات أكثر سلمية. يوضح الإطار أيضًا أن البرنامج الإنمائي يعمل على بناء السلام على المستويات الفردية والاجتماعية والمؤسسية.

أجرى البرنامج الإنمائي مجموعة من التحليلات حول ديناميكيات السلام والصراع على المستوى دون الوطني لضمان تكامل البرامج التي ينفذها مع السياق المحلي ومدى مراعاتها لظروف النزاعات. واستند البرنامج إلى أساس مرجعي، مستندًا إلى نتائج تحليل سابق (عدم الاستقرار وانعدام الأمن في ليبيا) الذي أجري في عام 2015. واستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا الأساس من خلال تقييمات السلام الاجتماعي المحلية لأنشطته لتحقيق الاستقرار وتقييم حساسية النزاعات لدعم المرونة، بالإضافة إلى تعزيز قدرة المحاورين المحليين على تحليل النزاعات بشكل تشاركي. وفي عام 2022، اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطوات إضافية لتعزيز هذا النهج من خلال اتفاق مع منظمة Interspace لإجراء تحليلات إضافية في 14 بلدية. وأخيرًا، تتم توجيه الاستراتيجية من خلال تحليل طويل الأجل من قبل طرف ثالث لديناميكيات السلام والمرونة.

3.1- الفاعلية في وضع البرامج والخُطط في ليبيا

نجح البرنامج الإنمائي في اكتساب معلومات هامة حول كيفية وضع برامج وخُطط فعالة لتحقيق السلام والصمود المحلي في ليبيا:

المشاركة المحلية في إدارة الصراع السياسي وانعكاساته : تظل البيئة السياسية الوطنية في ليبيا محل نزاع رغم الاتفاق السياسي لعام 2021، ولا يُتوقع التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة في المستقبل القريب. حيث تتنازع الفصائل السياسية للسيطرة على الحكومة الوطنية وتحديد مخرجات المرحلة الانتقالية. وتجلى ذلك في الفترة بين 2014 و2021 عندما اعتبرت الحكومة المؤقتة نفسها منافسة للحكومة المقررة في طرابلس، وأنشأت مؤسسات وبرامج سياسية موازية. ظهور الحكومة الموازية في أوائل عام 2022 يعني أنه من المحتمل أن تشهد ليبيا سلطة موازية تنافسية تقوض شرعية الحكومة المتمركزة في طرابلس وتزيد من التوترات الاجتماعية. وحتى في حالة فشل الحكومة الموازية، فانه من المحتمل أن تظهر سلطات بديلة مرة أخرى في المستقبل. لذلك، من الضروري العمل على تعزيز قدرة الحكومة اللامركزية على الصمود من خلال تطوير قدرات البلديات وتحسين أدائها لتوفير خدمات مستدامة تعمل كحاجز بين الكتل السياسية والمجتمعات المحلية وتدير الأزمات المحلية الناجمة عن التنافس السياسي الوطني.

القدرة على إجراء حوارات بشأن وضع السياسات العامة في الإطار غير الرسمي: يعتبر تعزيز قدرة المجالس البلدية المحلية على الصمود في حد ذاته غير كافٍ نظرًا لاعتمادها على الحكومة الوطنية في مجالات مثل التمويل والأطر التشريعية والموارد البشرية. ونظرًا لفرض المؤسسات الموازية نفسها كقوة موازية

للحكومة في طرابلس، فإنه من الضروري أن نفتح المساحة ونعزز الفضاء لإجراء حوارات غير رسمية بشأن السياسات العامة، بهدف جذب مختلف المؤسسات والمنافسين السياسيين والبلديات للتوصل إلى اتفاق بشأن الاحتياجات الخدمية العاجلة. هناك سابقة لهذه الحوارات غير الرسمية يمكن الاستفادة منها، ولكن يجب أن يتم تعزيز صوت البلديات وتأثيرها في هذه العملية. تم تناول هذه الأولويات ضمن ركيزة (1) في وثيقة برنامج العمل القطري للبرنامج الإنمائي بعنوان "حكومة خاضعة للمساءلة وفعالة ومراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي"، وتم تضمينها ضمن إطار الاستراتيجية الحالية.

فهم الحكومة والشركاء لديناميكيات الصراع وتعزيز القدرة على وضع الخطط الكفيلة بتحقيق الاستقرار: تتمتع المؤسسات الحكومية التي تتخذ من طرابلس مقراً لها بخبرة تزيد عن عشر سنوات في تقديم الخدمات في ظل البيئة الهشة والمتنازع عليها. ومع ذلك، يمكن تعزيز قدرة تلك المؤسسات من خلال تطوير عملياتها المؤسسية بهدف جمع وتحليل المعلومات حول أسباب التوتر الذي يؤدي إلى الصراعات وضعف البنية التحتية على المستوى المحلي، واستخدام نتائج هذا التحليل لتقديم الخدمات الوطنية بطريقة تأخذ في الاعتبار ظروف وحساسية النزاعات. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تواجه الحكومة صعوبة في الاستجابة للاحتياجات المحلية بسبب النظم البيروقراطية الداخلية وتحديات بناء الثقة مع المجتمعات المستفيدة. أظهرت المؤسسات الحكومية قدرات متباينة في هذا الصدد، ويمكن تعلم الكثير من تجربة البرنامج الإنمائي في تنفيذ مشاريع تحقيق الاستقرار وتعزيز القدرة على الصمود. وعلى هذا النحو، يستطيع البرنامج الإنمائي، نظرًا لموقعه، نقل المعرفة إلى المؤسسات الليبية بشأن أساليب جمع وتحليل البيانات، وتقديم الخدمات التي تأخذ في الاعتبار ظروف النزاعات، وتطوير النظم الداخلية، والتخطيط التشاركي، وبالاستفادة من تجربة صندوق إعادة إعمار مدينتي بنغازي ودرنة كنقطة انطلاق مفيدة.

تقييمات السلم الاجتماعي والعمليات القائمة على المشاركة: حقق مشروع مرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا النجاح الأكبر على المستوى المحلي عندما كانت أهداف السلم المحلي واضحة، وذلك وفقاً لما هو محدد في التقييمات، وبفضل عمليات التخطيط التشاركي. تعتبر تقييمات السلم الاجتماعي ضرورية لفهم دوافع ومسببات التوتر المحلي، وخاصة فهم طبيعة العلاقة بين فئات المجتمع والسلطات المحلية. كما تساعد هذه التقييمات في التعرف على احتياجات السلام المحددة في سياق معين، وتستخدم كأساس لتحقيق أهداف السلام. تضمن عمليات التخطيط التشاركي أن يكون لجميع فئات المجتمع مصلحة في المشاريع التي يتم تنفيذها، وتقلل من احتمال إشعال التوترات أو العنف، وتوفر أيضًا فرصة لبناء علاقات أكثر إيجابية في وسط المجتمعات المنقسمة بسبب النزاعات.

التخطيط لمعالجة تأثير عدم قيام الدولة: تعاني ليبيا بشكل كبير من غياب كيان الدولة، وقد كافحت المؤسسات الوطنية لإبراز سلطتها في جميع أنحاء البلاد. ينبغي أن تأخذ الأنشطة الرامية إلى تعزيز السلم المحلي والصمود في الاعتبار المظاهر المختلفة لأوجه التقصير في البلاد، حيث أن غياب الانتماء للدولة في الشرق الليبي يكون مدفوعًا بمطامح طويلة الأجل، وتستند هذه الرغبة إلى عدم الثقة التاريخية بطرابلس، والتصور بأن طرابلس تعطي الأولوية لاحتياجات الغرب، لاسيما مشاعر الإحباط إزاء مخصصات الميزانية. أما في الجنوب، فإن كيان الدولة غائب بسبب التهميش الجغرافي للمناطق الساحلية والمؤسسات الوطنية، الأمر الذي أدى إلى خلق فجوة اقتصادية وخدمية مع باقي مكونات البلاد، وهي فجوة تُذكِّيها النزاعات العرقية والقبلية المستمرة على الموارد، وتتجلى في نظام بيئي اجتماعي واقتصادي فريد يتخطى حدود ليبيا، لاسيما انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية (بما يشمل الاتجار بالبشر والأسلحة والعملة)، والتي لها انعكاسات حيث يمكن أن تساعد المجتمعات المحلية اقتصاديًا، لكنها تقلل من المرونة المنهجية. بالنسبة لضعف كيان الدولة في الغرب، فإنه يُعزى إلى انتشار النزاعات المحلية بين البلديات، والتي نتج عنها تشكل بؤر/جيوب من الانفلات الأمني وتأثير أصحاب النفوذ خارج سيطرة السلطات المركزية.

النهج القائم على التوزيع المناطقي والإدارة القابلة للتكيف على المستوى دون الوطني: في حين يظهر شرق البلاد وجنوبها وغربها الدولة محدودة الكيان بأشكالها المختلفة، يمكن أن تتباعد السياقات المحلية في الشرق والجنوب والغرب بوتيرة متسارعة. وبالتالي، فإن وضع برامج وخطط فعالة حول السلام والصمود في ليبيا يستلزم اعتماد نهج قائم على التوزيع المناطقي، مع ضرورة وجود قدرات لتحليل طبيعة كل سياق وتنفيذ البرامج بناءً على الديناميات المحددة في كل منطقة. من شأن تبني هذا النهج عند وضع البرامج والخطط أن يساعد البرنامج الإنمائي على معالجة مواطن الضعف المحددة حسب السياق، لاسيما تعزيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي المتكامل، وقدرة المجتمع على الصمود. ومن شأن هذه النهج القائمة على التوزيع المناطقي أيضًا، عند دمجها مع الهياكل الاستشارية المحلية، أن تمكن البرنامج الإنمائي من التكيف بسرعة مع التغييرات التي تطرأ في السياق المحلي. أفضل طريقة لتنظيم البرمجة والتخطيط المناطقي هي التي تستهدف مجموعة بلديات تشترك في خصائص وسمات متشابهة وتتداخل فيها ديناميات الصراع واحتياجات المرونة. على سبيل المثال، يمكن للمجتمعات التي تقطن في المناطق المتاخمة للحدود أن تتبادل الخبرات المماثلة حول ضعف الضوابط الحدودية وأنماط الهجرة.

التشبيك والترابط على طول البلاد: أصبحت ليبيا مجزأة إلى حد كبير بين الشرق والجنوب والغرب، حيث يحكم هذا الانقسام طبيعة النزاعات وديناميات الصمود في السياق المحلي. يُقوّض هذا الافتقار إلى الترابط المجتمعي و التماسك الاجتماعي على الصعيد الوطني، سواء في الشرق أو الغرب أو الجنوب، وخاصة على مستوى المجتمعات المحلية، مما يجعل التسوية السياسية الوطنية والاستقرار المحلي أمرًا صعب المنال. هناك بعض علامات التحسن في الروابط والارتباطات منذ عام 2018، حيث انخفضت حالات العنف المسلح المحلي، خاصة بعد عام 2021، عندما دفع الاتفاق السياسي الليبي لمزيد من التفاعل بين القادة السياسيين في الشرق والغرب. يجب استثمار هذا التحسن عن طريق إنشاء شبكات من صناع التغيير وبناء آليات المساءلة ومراكز النزاهة بهدف تعزيز عملية التخطيط التنموي والحكم الديمقراطي والشفافية وسيادة القانون وتطوير المؤسسات. بنظرة إلى ضعف حضور المجتمع المدني الوطني وانتشاره (يرجى الاطلاع على النص أدناه)، ستكون عمليات التشبيك أكثر فعالية عندما يتم متابعتها من قِبل كيانات مهنية مثل الاتحادات والجمعيات البلدية.

دعم المجتمع المدني محلياً وتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني نحو العمل على المستوى الوطني: كان حضور المجتمع المدني محدوداً إبان حُكم القذافي، ولا يزال هنالك عدد قليل من المنظمات الليبية ذات الانتشار الواسع والقدرة على العمل في جميع أنحاء البلاد. شكّل انقسام مفوضية المجتمع المدني بين فرعي بنغازي وطرابلس مزيداً من التحدي أمام منظمات المجتمع المدني، وحدّ من قدرتها على العمل مع النظراء في الحكومة الوطنية. علاوة على ذلك، خلق قرار حكومة الوفاق الوطني رقم 286 لعام 2019 حالة من عدم اليقين بالنسبة للعديد من المنظمات، حيث يقتضي القرار بأن تقوم منظمات المجتمع المدني بإعادة التسجيل، ولا يُحدد الأسباب التي يتم بموجبها رفض طلبات التسجيل، مما يترك العملية عرضة للاستبداد وسوء المعاملة. أُستعين بهذا القرار كذريعة لإغلاق بعض المنظمات، واستهداف قادة المجتمع المدني وأفراد أسرهم سياسياً. وعلى النقيض من ذلك، فإن المجتمع المدني المحلي هو نابض بالحياة، ويتمتع بنفوذ محلي، وقد أثبت نفسه كقوة حاسمة على صعيد فض النزاعات وتحقيق الصمود على المستوى دون الوطني. وبالتالي، فإن تركيز هذه الاستراتيجية ينصب على بناء قدرات المجتمع المدني المحلي من خلال الاشتراك في المواقع (طريق المشاطرة)، وتمويل مبادرات 'التعلم بالممارسة'، والتوجيه والتدريب، بغية توطين المعرفة والخبرات، بحيث يضطلع المجتمع المدني الليبي بدور ريادي في التخطيط لبناء السلام والصمود على الصعيد المحلي. كما تسعى الاستراتيجية إلى تشجيع إقامة الشراكات بين المجتمع المدني المحلي والمؤسسات العامة، وبناء قدرة المجتمع المدني للعمل على الصعيد الوطني.

أهمية اقتصادات الصراع، وتبني النهج القائم على التوزيع المناطقي إزاء التنمية الاقتصادية: تعود الأزمات المطوّلة والمراحل الانتقالية في ليبيا بفوائد اقتصادية لبعض النُخب، مما يجعل هذه النُخب تسعى إلى الإبقاء على الوضع الراهن. يعتمد اقتصاد الصراع في البلاد على شبكات المحسوبية الموروثة عن حقبة القذافي والعقد الاجتماعي الوطني الذي يُبقي على التأييد الشعبي من خلال توزيع الخدمات والرواتب. ومع ذلك، فقد أدى هذا العقد الاجتماعي بالذات إلى تقويض المرونة الاقتصادية والقطاع الخاص وريادة الأعمال، وكانت لهُ تداعيات شاملة بانخفاض في أيرادات الأسر وازدياد في مواطن الضعف وسرعة التأثر بالمخاطر، خاصة بالنسبة لأولئك الذين تقل فرص وصولهم إلى شبكات المحسوبية. يصعُب تحقيق التسوية السياسية الوطنية المستدامة والسلم المحلي والقدرة على الصمود دون معالجة اقتصاد الصراع ومصالح النخبة القائمة في الوضع الراهن. ومع ذلك، تتباين طبيعة اقتصاديات الحرب على طول البلاد وعرضها، ومن هنا تأتي الحاجة إلى التخطيط لها على أساس منطقة تلو الأخرى، وهذا الأمر ينطبق بشكل خاص على مناطق الجنوب، نظراً لتعرضها نسبياً لأوجه الحرمان وهيمنة سوق السوداء، مقارنة ببقية مناطق البلاد. وبالتالي، تبحث هذه الاستراتيجية التدابير العملية التي من شأنها تنمية القطاع الخاص، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع ريادة الأعمال، وذلك لتحويل الحوافز المقدمة في الاقتصاد السياسي، ودعم الصمود على المستويين المحلي ودون الوطني.

تعزيز الروابط بين الإدارة/الحوكمة الرسمية وغير الرسمية: نظرًا للصعوبات التي تواجه المؤسسات الحكومية العامة في إبراز نفوذها والتغلب على مختلف أشكال محدودية الدولة في البلاد، فقد اتجه الليبيون إلى "الخيار المحلي"، معتمدين على البلديات لتوفير الاستقرار والخدمات. تُكمَّل مهام هذه المؤسسات الرسمية للحكومة المحلية بجهود من الهيئات غير الرسمية لصنع القرار، خصوصًا مجالس الحكماء، ونقابات المجتمع المدني، وجمعيات الجماعات المسلحة. غالبًا ما تصبح البلدية محل خلاف ومصدر للصراع في المناطق التي تعاني من النزاعات الداخلية، مما يعني أن المجموعات غير الرسمية تكتسب نفوذًا وأهمية في نظر المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، وفي محاولة لكسب التأييد الشعبي للمشاريع الدولية، أنشأت المنظمات الدولية مجموعة من الآليات الاستشارية المحلية الخاصة بالمجتمع المدني والقادة غير الرسميين، وهذه الآليات غالبًا ما تكون منفصلة عن عمل البلدية في مناطق النزاع. رغم أن هذا النهج يساعد في تنفيذ المشاريع الفردية، إلا أنه لا يخلق آليات مستدامة للمشاورات العامة، ولا يساهم في بناء العلاقات والثقة بين مختلف فئات المجتمع والسلطات المحلية. وبالتالي، تعطي هذه الاستراتيجية الأولوية لبناء آليات مستدامة للمشاورات العامة/التشاور الشعبي.

تعزيز الإمكانية والقدرة على الوساطة الداخلية: غالبًا ما يقود الوسطاء الليبيون المطلعون جهود السلام والصمود على المستوى المحلي، حيث يُسهلون اتفاقيات وقف إطلاق النار والاتفاقيات التي تُبرم في إطار الغطاء الاجتماعي. يشمل هؤلاء الوسطاء الوسطاء القبليين و"رواد أعمال السلام" الجُدد، وغالباً ما يكونون أعضاء شباب من المجتمع المدني أو ممثلين للحكومة المحلية. هؤلاء الوسطاء المطلعون ضروريون لمستقبل ليبيا، لكنهم لازالوا يحاولون التعلم قدر الإمكان، وغالباً ما يركزون على الاتفاقيات المؤقتة بدلاً من معالجة الأسباب الجذرية للصراع واتباع نهج مُنظم لبناء السلام. يمكن تعزيز أثر وفاعلية الوسطاء المطلعين من خلال زيادة قدرتهم على العمل نحو معالجة الدوافع والأسباب الرئيسية للنزاعات، وتسهيل الحوارات الوطنية والسياسية، ونقل دور الوساطة الداخلية من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني.

تعميم أولوية تمكين المرأة بطريقة تراعي حساسية السياق: عانت النساء الليبيات من التهميش خلال حُكم القذافي، وكان معظمهن مقيدات بأدوار عائلية، حيث اقتصرت أدوارهن العامة إلى حد كبير على الوظائف

الإدارية الحكومية متوسطة المستوى أو العمل في قطاعي الصحة والتعليم. نظرا للنزاع المستمر لم تتحسن اوضاع المرأة الليبية منذ الثورة وفي الواقع تراجعت هذه الحقوق بمعظم المقاييس. وعلى وجه الخصوص، النساء اللواتي يشغلن مناصب عامة بارزة، أو يظهرن بشكل مرئي واضح على الساحة العامة، قد يتعرضن للمعاناة اجتماعياً، أو يقعن ضحية للاعتقالات خارج نطاق القضاء، بما في ذلك العنف وحتى الاغتيال. في الواقع، أصبحت مسألة حقوق المرأة قضية سياسية، حيث أن المبادرات الحكومية لتعزيز حقوق المرأة غالباً ما تتعرض للهجوم بحجة مخالفة القيم الإسلامية والتقليدية في ليبيا. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تكون قدرة المرأة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والعامة على المستوى المحلي مُقيدة بالديناميات الأمنية وسلوكيات أصحاب النفوذ والسلطة على الصعيد المحلي. ورغم تلك القيود، لاتزال الشبكات النسائية تؤدي دوراً هاماً في تطوير مسيرة السلام والقدرة على الصمود على المستويين الوطني والمحلي على حدٍ سواء. أثبتت المرأة أن لها دوراً رئيسياً ومكملاً في مبادرات الوساطة وبناء السلام في السياق المحلي، خاصةً في جنوب البلاد.

النهج القابل للتكيف مع أوجه الضعف والصمود: بالنظر إلى وضع ليبيا كونها دولة متوسطة الدخل، ونظراً للاحتياجات الإنسانية المحدودة في البلاد (مقابل متطلبات التنمية) وأهمية الهياكل التقليدية وغير الرسمية لإدارة الاحتياجات، فإن المنظور التقليدي لفهم ومعالجة مواطن الضعف هو أقل فائدة في البلاد. هذا يعني أن معالجة مواطن الضعف حسب الفئات (مثل النازحين أو المهاجرين أو الشباب) لا يساعد بشكل كامل في بناء القدرة على الصمود. إن أفضل طريقة لتقييم وتحديد مواطن الضعف هي التعرف على من هو مشمول ضمن الهياكل والنُظم الاجتماعية في كل منطقة، ومن هو مُستبعد منها. على سبيل المثال، قد يتم استيعاب فئة من النازحين ضمن هياكل اجتماعية محلية ولا تكون هذه الفئة بالضرورة أكثر ضعفاً وعرضةً للمخاطر من المجتمع المضيف، في الوقت الذي قد تُستبعد فيه فئة نازحة أخرى في ذات المدينة، وتصبح بالتالي عرضة للتهميش السياسي والاقتصادي، وحتى الاستهداف من قبل الجهات الأمنية والعدلية.

أهمية التعامل مع الماضي: إن عدم إحراز أي تقدم ملحوظ في مسار التسوية السياسية المستدامة، وانتشار الصراعات المحلية، يرجع إلى حد كبير إلى تراكم المظالم والممارسات الجائرة. يتجلى هذا الظُلم في "سرديات التهميش" التي تولّد توترات بين الطبقات الاجتماعية والسياسية، لاسيما الخوف الذي ينتاب كل فئة بأن الدولة المركزية لن تضمن حقوقها. على سبيل المثال، يعتقد الكثيرون في مدينة زوارة بأن حكومة طرابلس منحازة ضد حقوق اللغة الأمازيغية، على الرغم من دور الجماعات الأمازيغية في الثورة، في حين أن البلدات المجاورة، مثل الجميل ورقدالين، لديها رواية مفادها أن شباب البلدتين مستهدفون بالاعتقال والاحتجاز، خارج إطار الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكم، حيث يُنظر إليهم على أنهم "موالون للقذافي". وبذلك، وبالتوازي مع أي تسوية سياسية، من الضروري استحداث أساليب ناجعة للتعامل مع مخلفات الماضي، على أن يتم التركيز على المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية. في الحقيقة، هنالك نوع من الاندفاع في هذا الجانب، حيث أطلق المجلس الرئاسي رؤيته الاستراتيجية للمصالحة الوطنية (يونيو 2022) وكلف المجلس الوطني للتخطيط بتولي تنفيذها. سوف يساهم البرنامج الإنمائي في العدالة الانتقالية من خلال أنشطة الركيزة (1) بشأن تعزيز الحوكمة الخاضعة للمساءلة والفعالة والمراعية للمنظور الجنساني.

المخاطر التي تواجه العاملين في قطاعي الأمن والعدالة: قطاع الأمن والعدالة في ليبيا هو قطاع هجين ومختلط، حيث توجد مؤسسات رسمية للأمن والعدل تعمل جنباً إلى جنب مع مجموعة من الكتائب المسلحة التي يسيطر عليها السكان المحليون، والتي اكتسب بعضها نفوذاً سياسياً على الصعيد الوطني. من شأن هذا المزيج المختلط أن يجلب مخاطر كبيرة للعاملين في مجال الأمن والعدالة الذين يتطلعون إلى تطبيق القانون الليبي واتباع أفضل الممارسات الدولية في إرساء سيادة القانون. كما يمكن أن يتعرض هؤلاء العاملون في قطاعي الأمن والعدالة للتهديد والترهيب من الجماعات المسلحة، سواء الجماعات المكلفة من قبل الحكومة أو تلك الخاضعة لسيطرة أحد المجتمعات المحلية، الأمر الذي يجعل من الصعب جداً وضع خطط ناجعة لإصلاح قطاع الأمن في البلاد. ذلك يعني أيضًا أن الليبيين، وجميع من يعيش في ليبيا، لديهم ثقة محدودة في النظام القانوني، لأن إمكانية اللجوء إلى العدالة تعتمد على أمور من قبيل العلاقات في الدولة، والانتماء المناطقي، ونوع الجنس، وما يملك الشخص من ثروة، وليس على نظام عدالة قائم على قواعد سليمة.

3.2- التنمية كونها وسيلة من وسائل منع نشوب النزاعات

تنتهج استراتيجية البرنامج الإنمائي لبناء السلام المحلي والقدرة على الصمود في ليبيا أفضل الممارسات حول كيفية منع نشوب الصراعات وتعزيز القدرة على التكيف من خلال تنفيذ الأنشطة التنموية، كما هو موضح في الفقرة المعنونة بـ "التنمية كونها أحد مسارات منع نشوب النزاعات وتحقيق التعافي" (وفقاً لإطار عمل المكتب الإقليمي للدول العربية لأعوام 2022-2025) والعرض المتعلق بحل الأزمات العالمية. تمر دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بثلاث أنواع من التحولات طويلة الأمد (سياسية واقتصادية واجتماعية) ولكلٍ منها تأثير على احتمالية نشوب الصراعات المسلحة. يستلزم التحول السياسي أن تكون هناك نقلة في العقد الاجتماعي - من عقد يعلي قيمة الاستقرار من خلال حكومة يُسيرها النخب وشبكات المحسوبية التقليدية، إلى عقد يؤسس للشرعية من خلال خلق قنوات للتشاور والرقابة الديمقراطية. يستلزم التحول الاقتصادي إحداث نقلة من الاعتماد على شبكات المحسوبية والأنظمة الريعية لتوزيع الفرص الاقتصادية، إلى نظام أكثر انفتاحاً يُحركهُ قوى السوق ويمتاز بريادة الأعمال ومباشرة الأعمال الحرة. أما التحول الاجتماعي فيستلزم تحقيق التوازن بين الأساليب القبلية والتقليدية في تنظيم المجتمع، مع ضرورة تعميم المعايير العالمية، وحقوق الإنسان، وتكافؤ الفرص، وسيادة القانون. هذه التحولات ضرورية لمنع العنف في المستقبل، مع ضرورة التأكيد على أن كل دولة هي الأقدر على تحقيق طموحات وتطلعات الفئات الاجتماعية والسياسية. ومع ذلك، فإن هذه التحولات محفوفة أيضاً بمخاطر العنف لأنها قد تتعارض مع الاهتمامات والمصالح القائمة. كل هذه التحولات الثلاثة واضحة في ليبيا على المستويين الوطني والمحلي، الأمر الذي يهيئ الطريق لتحقيق السلام والصمود في البلاد. ما يضاعف احتمالية حدوث نتائج سلبية للنزاع هو استمرار الآثار الناجمة عن تفشي الوباء والحرب في أوكرانيا.

تُعد أنشطة التنمية أساسية للإدارة الناجحة لهذه التحولات، ويتمتع البرنامج الإنمائي بمكانة فريدة في ليبيا تُمكنه من دفع مسار السلام والصمود من خلال تنفيذ تلك الأنشطة التنموية، وذلك بفضل خبرته التي اكتسبها في البلاد، وعمله مع مجموعة واسعة من الشركاء. يُمكن لمجموعة أدوات البرنامج الإنمائي في ليبيا أن تضمن: 1) المساعدة في منع العنف أثناء التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ 2) حماية مكاسب التنمية أثناء العُنف المسلح وبالتالي تمهيد الطريق للتعافي المبكر؛ و3) المساعدة في الانتقال من الحرب إلى سلام طويل الأمد في البلاد. تتوافق هذه الأساليب الثلاثة مع حلول البرنامج الإنمائي الثلاثة المُحددة في العرض المتعلق بحل الأزمات العالمية، وهي، بشكلها التراتبي، تتمثل في: 1) "استباق منحنى الأزمة: التنبؤ بالأزمة ومنع حدوثها"؛ 2) "الاستثمار في الآمال والطموحات - من خلق الوظائف إلى تحقيق

العدالة: استدامة مكاسب التنمية أثناء الأزمات"؛ 3) "الخروج من دائرة الهشاشة: تحويل السياقات المطوّلة والهّشة". كما سيركز البرنامج الإنمائي عند تطبيقه لهذا النهج على بعض الوسائل المُحددة المتمثلة في:

المساعدة في منع العُنف أثناء التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

- **الإصلاح الإداري والسياسي (الحُكم الرشيد والإصلاحات السياسية)،** بتركيز على النُهج الوطنية المعنية برصد التوترات، واستخدام الرصد لتقديم خدمات مراعية لظروف وحساسية النزاعات، ووضع معايير للتخطيط التشاركي في سياق اللامركزية، بما يؤدي إلى تنمية محلية وخُطط لإحلال السلام.

- **التنمية الاقتصادية المستدامة، وإدارة الموارد، وبناء السلام البيئي**، من خلال تطوير الخطط الاقتصادية على المستوى دون الوطني، ودعم الأسواق الوظيفية، وتحفيز القطاع الخاص.

حماية مكاسب التنمية، مما يُمهد الطريق لتعافي مبكر

1. استمرار توفير الخدمات العامة، من خلال دعم عملية تقديم الخدمات على المستوى دون الوطني، ومن خلال برامج مكثفة لنقل المعرفة، لتمكين المؤسسات الخدمية الليبية من الاضطلاع بمهامها.

2. التبادلات المهنية (المسار الثاني والثالث)، التي تركز على جمع واستقطاب شبكات الليبيين (بما يشمل الليبيين في الخارج) لدعم وضع سياسات أفضل بشأن الحكومة اللامركزية، ولتعزيز عملية تقديم الخدمات التي من شأنها دعم أسس السلام والصمود.

3. **الصمود و التعافي**، من خلال دعم قدرة الأفراد والمجتمعات على الصمود أمام أشكال العُنف، عبر بناء قدرات الحكومة دون الوطنية لإقرار خُطط التنمية والسلام، بناءً على أساليب قائمة على العمل التشاركي، بواسطة هيئات جديدة (مثل إدارة التنمية المجتمعية).

المساعدة في الانتقال من الحرب إلى لسلام طويل الأمد

- **الاستقرار وإعادة الإعمار،** من خلال الانخراط في أنشطة مكثفة لنقل المعرفة لصالح المبادرات التي يقودها الليبيون وصولاً إلى تحقيق الاستقرار في السياقات المحلية وإعادة بناء المناطق المتضررة جرّاء الحروب.

مجموعة الأدوات الرئيسية - بما يشمل جميع النُهج/المقاربات

- **التماسك الاجتماعي**، من خلال بناء علاقات أفقية بين الفئات المجتمعية في المناطق المستهدفة، وعلاقات عمودية من خلال تعزيز الثقة في رغبة المؤسسات وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات الليبيين.

- **وضع نُظم الإنذار المبكر بأسلوب تشاركي**، من خلال نظام مراقبة ورصد التوترات ومواطن الضعف، يتم تطويره وتنفيذه بشكل مشترك بين المؤسسات الوطنية وتلك دون الوطنية، وكذلك الجهات الفاعلة الليبية غير الحكومية.
- **حوارات تشاركية محلية**، من خلال عقد المشاورات، بهدف إعداد وتطوير *خطط التنمية والسلام المحلية*.

أدوات إدارة السياق - لمساعدة البرنامج الإنمائي على التنفيذ بشكل فعّال

- **مراعاة ظروف وحساسية النزاعات**، من خلال تعميم هذا المنظور عند تنفيذ المُخرجات، وتشجيع تبني ممارسات أكثر مراعاة لظروف النزاعات بين الشركاء الليبيين.
- **الربط الثنائي / الثلاثي**، بالاستعانة بنتائج عمليات رصد ومراقبة التوترات ومواطن الضعف بغية إعداد قاعدة أدلة تضمن وضع خُطط أكثر فاعلية بشأن العلاقة بين قضايا العمل الإنساني والتنمية والسلام.
- **وضع خُطط وبرامج قائمة على التوزيع المناطقي وقابلة للتكيف**، من خلال التركيز على المناطق دون الوطنية التي لها قواسم/اعتمادية مشتركة، ومن خلال إعطاء الأولوية لتلك المناطق التي تحتاج إلى دعم أكبر.

3.3 المجموعات المترابطة

تستند الاستراتيجية إلى تحليل طويل الأجل لديناميات السلام والمرونة على الصعيد الوطني في البلد. يجمع هذا التحليل مناطق البلد في مجموعات تعتمد على التعاون.

تتواجد البلديات المحلية في حلقات مترابطة الأجزاء، حيث تتألف كل حلقة من البلدات والمجتمعات التي تشترك في نظام بيئي وسياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي فريد. هذا يعني أن أي صدمة اقتصادية أو أمنية أو سياسية في إحدى البلديات ستؤثر مادياً على استقرار البلديات الأخرى في نفس الحلقة. وهذا يعني أيضاً أن الجهود المحلية لتحقيق السلام والصمود يجب أن تركز على حلقة البلديات التي لها ترابط مشترك، بدلاً من التركيز على البلديات بشكل فردي.

الشكل (2): أهم سمات وملامح المجموعات المترابطة (الجدول في الصفحة التالية)

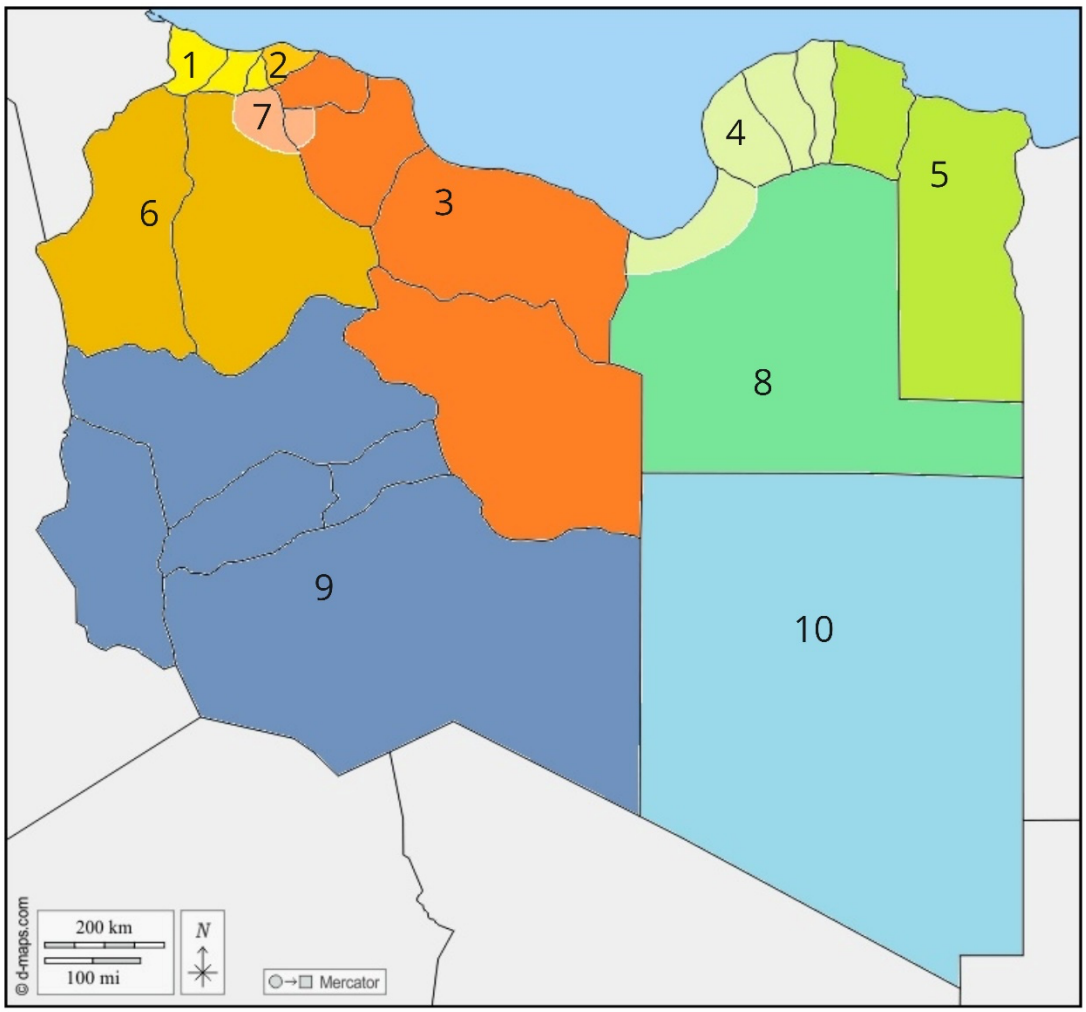
1
2
7
6
3
4
5
8
9
10
© d-maps.com
200 km
100 mi
N
Mercator

المنطقة	البلديات والدوائر الانتخابية الرئيسية	الديناميات الرئيسية	الصراعات أو قضايا النزاع الرئيسية	معدل مخاطر العنف والاضطرابات	مدى قوة قضايا العدالة	المستوي الأول 16 البلدية	المستوي الثاني 13 البلدية
1. الساحل الغربي	▪ ورشفانة ▪ الزاوية ▪ زوارة	▪ طُرق المواصلات ▪ الجمارك/الأعراف ▪ طرق الهجرة / الاتجار بالبشر ▪ دعم التطرف ▪ حقوق الأقليات	▪ (10) الزاوية ضد ورشفانة ▪ (12) زوارة في ضد زليطن والجميل ورقدالين متداخل/متشابك ▪ (11)الزاوية ضد بني وليد ثانوي ▪ صبراتة ضد صرمان ▪ صبراتة (داخلي)	متوسط	متوسط	صبراتة	
2. طرابلس وما جاورها	▪ جنزور ▪ تاجوراء ▪ طرابلس	▪ البنية التحتية المؤسسية ▪ احتياجات الخدمات العامة المشتركة ▪ مصالح السوق السوداء	▪ السيطرة على الحكومة ▪ السيطرة على الايرادات العامة ▪ السيطرة على السوق السوداء متداخل/متشابك ▪ (2) بني وليد ضد سوق الجمعة	مرتفع	متوسط	طرابلس	
3. ساحل الوسط	▪ الخمس ▪ مصراتة ▪ مسلاتة ▪ سرت ▪ تاورغاء ▪ ودان ▪ زليطن	▪ طُرق المواصلات ▪ العمل والتجارة ▪ الدمار الهائل الناجم عن الحرب ▪ دعم التطرف	▪ (8) مصراتة ضد تاورغاء ▪ (9) مصراتة ضد سرت ▪ (15) سرت متداخل/متشابك ▪ (1) بني وليد ضد مصراتة	متوسط	مرتفع	تاورغاء	
4. بنغازي وما جاورها	▪ اجدابيا ▪ المرج ▪ البيضاء ▪ بنغازي	▪ البنية التحتية النفطية ▪ البنية التحتية المؤسسية ▪ البنية التحتية العسكرية ▪ الدمار الهائل الناجم عن الحرب ▪ الحركة الفيدرالية ▪ دعم التطرف	▪ (20) اجدابيا ▪ (21) بنغازي	مرتفع	متوسط	بنغازي اجدابيا	
5. الساحل الشرقي	▪ درنة ▪ طبرق	▪ الجمارك/الأعراف ▪ طُرق المواصلات	▪ (22) درنة ثانوي	منخفض	مرتفع	درنة	طبرق

		▪ الجمارك/الأعراف ▪ الحركة الفيدرالية ▪ دعم التطرف	▪ درنة ضد جيرانها			
6. الجبل الغربي (نفوسة)	▪ غدامس ▪ جادو ▪ ككلة ▪ نالوت ▪ يفرن ▪ الزنتان	▪ طُرق المواصلات ▪ الأعمال والتجارة ▪ حقوق الأقليات	▪ (3) ككلة ضد القواليش ▪ (4) ككلة ضد الزنتان ▪ (6) نالوت ضد الزنتان ▪ (7) نالوت وجادو ضد الصيعان (تيجي والبدو) ▪ (13) غدامس ضد الطوارق متداخل/متشابك ▪ (5) غريان ضد الزنتان ثانوي ▪ الزنتان ضد المشاشية	منخفض	متوسط	ككلة	
7. مفترقات الطرق الغربية	▪ بني وليد ▪ غريان ▪ ترهونة	▪ طرق المواصلات ▪ طرق الهجرة / الاتجار بالبشر ▪ الارتباطات القبلية (ورفلة)	▪ (14) بني وليد متداخل/متشابك ▪ (1) بني وليد ضد مصراتة ▪ (2) بني وليد ضد سوق الجمعة ▪ (5) غريان ضد الزنتان ▪ (11) الزاوية ضد بني وليد	منخفض	منخفض		
8. مفترقات الطرق الشرقية	▪ جالو ▪ أوجلة ▪ جخرة	▪ البنية التحتية النفطية ▪ طرق الهجرة / الاتجار بالبشر ▪ الارتباطات القبلية (الزوية)	*لا يوجد*	منخفض	منخفض		وجلة جخرة
9. الجنوب الشرقي	▪ أوباري ▪ براك ▪ غات ▪ مرزق ▪ سبها ▪ الشرقية ▪ القطرون ▪ بنت بية ▪ الغريفة ▪ قدرة	▪ البنية التحتية النفطية ▪ الجمارك/الأعراف ▪ طرق الهجرة / الاتجار بالبشر ▪ العزل ▪ احتياجات الخدمات العامة المشتركة ▪ حقوق الأقليات	▪ (16) أوباري ▪ (17) مرزق ▪ (18) سبها	مرتفع	مرتفع	سبها أوباري مرزق براك غات القطرون الشرقية	بنت بية غريفة قدرة طراغن درج شويرف إدري الشاطي وادي عتبه

	▪ تراغن ▪ درج ▪ الشويرف ▪ إدري الشاطي وادي عتبه						
10. الجنوب الشرقي	▪ الكفرة ▪ روبيانة ▪ تازربو	▪ الجمارك/الأعراف ▪ طرق الهجرة / الاتجار بالبشر ▪ العزل ▪ احتياجات الخدمات العامة المشتركة ▪ حقوق الأقليات	▪ (19) الكفرة ▪ ثانوي ▪ عرب الزاوية والتبو في المنطقة	منخفض	مرتفع		

4) الاستراتيجية

4.1- الهدف

الهدف من الاستراتيجية هو بناء السلام والصمود والتعافي محلياً في جميع أنحاء ليبيا، بحيث يكون هناك:

• تماسك اجتماعي أكبر بين المجموعات المجتمعية على المستوى المحلي (الثقة الأفقية).

• وزيادة الثقة بين جميع فئات المجتمع بأن مؤسسات الدولة المحلية والوطنية قادرة وراغبة في تلبية احتياجاتهم (الثقة الرأسية).

يسترشد هذا الهدف بنظرية التغيير التالية: **عندما** تتوفر لدى المؤسسات الوطنية الليبية قدرة أكبر على تحليل توترات الصراع المحلي والتخطيط السليم لتقديم الخدمات التي من شأنها إدارة تلك التوترات، بالتعاون مع الشركاء الدوليين وشركاء المجتمع المدني، **وعندما** تزيد المؤسسات المحلية الرسمية وغير الرسمية من قدرتها على إدارة الأزمات بطريقة تشاركية مع المجتمعات المحلية، **وعندما** تُدعم التحولات الاقتصادية المحلية بشكل قوي، بما يضمن التقليل من قيمة الحوافز التي توفرها شبكات المحسوبية والفساد، وبما يضمن توفير المرونة الاقتصادية وجني مكاسب السلام. **حينئذ** سوف تكتسب الفئات الاجتماعية الليبية ثقة أكبر في مؤسسات الدولة الوطنية والمحلية، وثقة أكبر فيما بينها، **وبالتالي** سوف تكون لديها قدرة أكبر على الصمود والمرونة في مواجهة الدعوات المحلية للعنف.

4.2- النتائج والمُخرجات

تتمثل **النتائج والمخرجات** المخطط لها في الآتي:

1) تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية الليبية وشركائها على تحليل النزاعات ووضع خُطط وتقديم خدمات من شأنها بناء السلام والصمود:

عندما يتمكن البرنامج الإنمائي من تعزيز قدرة المؤسسات الليبية على تحليل المبادرات المتخذة لحل الصراعات، وقدرتها على وضع خطط فعالة لأنشطة السلام مع مجموعة من الشركاء الوطنيين والدوليين والمحليين، وبالشراكة مع القيادات النسائية على مختلف المستويات، وتنفيذ تلك الخطط بطريقة تراعي الحساسيات السياسية والبيروقراطية والمحلية، وتستجيب لاعتبارات النوع الاجتماعي، وتشجع في نفس الوقت على تحسين إدارة الموارد المائية. حينئذٍ سوف تساهم الإجراءات الحكومية على الأرجح في إحلال السلام على المستوى المحلي، وسوف تلبي احتياجات المرأة وتضمن تمكين القيادات النسائية. هذه النتيجة تستلزم:

1.1- شبكة مناطقية لرصد التوترات ومواطن الضعف: سيعمل البرنامج الإنمائي مع الشركاء على إنشاء نظام لرصد النزاعات المحلية وديناميكيات القدرة على التكيف على أساس المناطق.

• سيقوم النظام برصد مجموعة من المؤشرات للتعرض للصراع، ومستويات القدرة على الصمود. وتشمل بعض الديناميكيات الرئيسية التي يتعين رصدها (في جملة أمور) الموارد المائية وإدارتها، والاقتصاد السياسي، والاستبعاد من الهياكل والأعراف الاجتماعية.

• سيجمع هذا الرصد بين إدارة المخاطر والحساسية للنزاعات، لضمان عدم إساءة استخدامه لتعزيز مصالح طرف النزاع أو لأغراض سياسية.

• يعتمد الرصد على أفضل الممارسات الإقليمية، مثل نظام مراقبة التوتر في لبنان.

• سيتم الرصد في شراكة بين وكالات الأمم المتحدة (على سبيل المثال، البناء على المبادرات الإنسانية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية).

• سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببناء قدرات المؤسسات الليبية لإجراء الرصد على المدى الطويل (مثل الجامعات ومعاهد البحوث الليبية).

• سيتم مشاركة المنتجات مع جميع الشركاء في البرنامج، لا سيما من خلال مجموعة شركاء بناء السلام المحليين.

1.2- خطط التنمية وبناء السلام القائمة على المشاركة، داخل البلديات ذات الأولوية وفيما بينها. وسيبني البرنامج الإنمائي قدرة البلديات ذات الأولوية على الموافقة على خطط التنمية المحلية وبناء السلام.

• سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وزارة الحكم المحلي والنظراء الليبيين الآخرين لوضع معايير وطنية في التخطيط التشاركي لبناء السلام المحلي والقدرة على الصمود. وستستفيد المعايير الوطنية من التعلم من التخطيط المحلي للسلام الذي يضطلع به بالفعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه.

• سيدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلديات ذات الأولوية لإنشاء عمليات استشارية مستدامة من خلال إدارة التنمية المجتمعية المنشأة بموجب القانون 1500.

• سيتم تصميم كل عملية تشاورية وفقا للسياق المحلي وستبني على المبادرات الحالية، بما في ذلك المبادرات التي أنشأتها المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الليبية.

• سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببناء قدرة كل إدارة من إدارات التنمية المجتمعية على إدارة عمليتها بما يتماشى مع المعايير الوطنية في التخطيط التشاركي.

• سينظم البرنامج الإنمائي أيضا برنامجا للتوعية وبناء القدرات للهيئات غير الرسمية، بما في ذلك مجالس الشورى وغيرها من هيئات التمثيل المدني، حتى تتمكن من المشاركة على النحو المناسب في العملية الاستشارية.

- سيحدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسطاء محليين فعالين من الداخل ومنظمي أعمال سلام في كل بلدية مستهدفة يمكنهم تيسير المناقشات الصعبة بين الدوائر المحلية، وإدارة التوترات التي تنشأ أثناء عملية التخطيط.
- ستوافق كل عملية تشاورية على خطة للتنمية وبناء السلام، استنادا إلى المعلومات المقدمة من شبكة الرصد (1-1).

1.3- شبكات الاستشارات الفنية والمساءلة للخدمات المهنية: سينشئ البرنامج الإنمائي شبكات استشارية تقنية لمساعدة البلديات ذات الأولوية على تخطيط الخدمات المهنية المحلية.

• سيعزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أو سينشئ، في حالة عدم وجودها) شبكة من الخبراء الفنيين لكل قضية من قضايا الخدمات الرئيسية، مثل إدارة الموارد المائية، أو التخلص من النفايات، أو العمالة المحلية، أو التراث الثقافي.

• ستعمل الشبكات على الصعيد الوطني، وتقدم الدعم الاستشاري لكل بلدية مستهدفة حسب الاقتضاء.

• ستوفر الشبكات شكلا خارجيا للمساءلة عن المنظورات البلدية المحلية من خلال رصد الخدمات المقدمة من منظور تقني. هذه المساءلة الفنية على التخطيط البلدي سوف تعكس المساءلة المجتمعية التي تم تطويرها في 1.2.

2) ضمان استدامة القدرات والهياكل المحلية المعنية بتقديم الخدمات وإدارة النزاعات

عندما يتمكن البرنامج الإنمائي من دعم هيئات استشارية مستدامة تعمل كجسر بين البلديات والجهات الفاعلة غير الرسمية (بما يشمل المجتمع المدني) بالشراكة مع المنظمات الدولية العاملة في مسار الحكومة اللامركزية، ويتمكن من تعزيز قدرات تلك البلديات والجهات الفاعلة على تطبيق هذه الآليات، وتمكين المرأة كي تضطلع بدور بارز ومحمي فيها. حينئذٍ سوف تصل الخدمات الأساسية المحلية إلى مستوى أفضل من حيث تلبية المطالب والاحتياجات العامة، بما في ذلك مطالب واحتياجات المرأة، وسوف تحظى البلديات بثقة الجمهور، وسوف تنخفض حدة التوترات بما يقلل من احتمال أن تتحول إلى أعمال عُنف. هذه النتيجة تستلزم:

2.1 تدخلات الخدمة المستدامة التي تبني السلام وتعزز المرونة.

• سيعمل البرنامج الإنمائي عن كثب مع السلطات المحلية وشركائه من أجل إدخال تحسينات على الخدمات من شأنها بناء السلام وتعزيز القدرة على الصمود.

• سيعمل البرنامج الإنمائي مع البلديات والشركاء الآخرين للاضطلاع بتدخلات الخدمات ذات الأولوية المحددة في العمليات الاستشارية (1-2).

- تعتمد طبيعة كل تدخل محلي على الخطة الموضوعة في كل بلدية مستهدفة. وتشمل أنواع التدخلات (في جملة أمور) إعادة تأهيل المباني العامة والهياكل الأساسية (مثل مرافق مياه الصرف الصحي) ، ومبادرات السلامة المجتمعية (مثل الإضاءة العامة).

2.2 تعزيز القدرات التقنية والمدنية على تقديم خدمات محلية تراعي النزاعات

على مدى عمر البرنامج، سينقل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعرفة حول تقديم الخدمات في سياقات الصراع المعقدة إلى النظراء الليبيين.

• سيوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجًا مكثفًا لتقديم الخدمات المصاحبة في البلديات المستهدفة، وبناء قدرة البلديات على تقديم خدمات تراعي النزاعات في المستقبل.

• من خلال العمل مع صناديق إعادة الإعمار الليبية ومن خلالها (مثل صندوق بنغازي ودرنة) وبالشراكة مع المؤسسات الوطنية (مثل وزارة الحكم المحلي ووزارة التخطيط)، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببناء قدرات النظراء الوطنيين لإدارة الأعمال واسعة النطاق أو الهامة للغاية.

• سيشمل ذلك إدارة الأموال، وجميع عمليات التخطيط الحكومية (عبر مجالات الخدمة)، وتسهيل المصالح المجتمعية والسياسية في التنمية.

• وبالتوازي مع ذلك، سيحدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوسطاء الداخليين القادرين على مساعدة السلطات الليبية على التوسط في توترات الصراع المتعلقة بالتنمية.

2.3 تعزيز الخدمات النسائية وقدرات الموظفات في الخدمة المدنية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيعزز قدرة إدارة تنمية المرأة وموظفي الخدمة المدنية المحليين على تحديد احتياجات الخدمات الخاصة بالمرأة، والضغط من أجل تلبية هذه الاحتياجات من الخدمات داخل الإدارات المحلية.

• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيوافق على برنامج لتنمية قدرات إدارات تنمية المرأة بالاشتراك مع وزارة شؤون المرأة والنظراء الليبيين الآخرين.

• بعد ذلك، سيقوم البرنامج الإنمائي بتنفيذ برنامج تنمية القدرات في كل مجال.

• سينشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فريقاً مرجعياً استشارياً لموظفات الخدمة المدنية المحليات، استنادًا إلى المبادرات القائمة (مثل أكاديمية القيادة النسائية).

3- جعل الاقتصاد القوة المحفزة للسلام والصمود على الصعيد المحلي في كامل أرجاء ليبيا

عندما يدعم البرنامج الإنمائي التعافي الاقتصادي والتنمية على المستوى دون الوطني بشكل صحيح بما يُعزز التعاون الإقليمي/المناطقي، لاسيما في المنطقة الجنوبية، وعندما يُحفز ريادة الأعمال والقطاع الخاص على المستوى المحلي، خاصةً بين الشباب والنساء، ويدعم التدابير التي من شأنها تعزيز وإضفاء الطابع الرسمي على "الأسواق الوظيفية"، بما يُمكّن الليبيين من العيش والازدهار، وبما يضمن جني مكاسب السلام. يُمكن حينئذٍ أن نرى الاقتصادات دون الوطنية والمحلية قد تنوعت، وأصبحت سبل العيش الأكثر استدامة في متناول الجميع، وتقلصت العوامل التي تدعم اقتصاد الصراع.

3.1 برامج الانتعاش الاقتصادي دون الوطنية.

وسيدعم البرنامج الإنمائي مجموعات من البلديات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص في المجال للاتفاق على برامج مشتركة للانتعاش الاقتصادي.

• سيقوم البرنامج الإنمائي بربط البلديات ذات الأولوية والجهات الفاعلة الاقتصادية للتخطيط المشترك للانتعاش الاقتصادي.

• ستكمل برامج الإنعاش الاقتصادي خطط تحسين الخدمات التي تزيد من السلام وتقلل من مواطن الضعف (النتائج 1 و 2)، وستتوازى معها.

• سيركز كل برنامج للانتعاش الاقتصادي على الاحتياجات والفرص المحددة لمجموعة تعتمد على التعاون المتبادل. وتشمل المكونات المحتملة مناطق المشاريع الاقتصادية، وسلاسل التوريد للقطاعات الحيوية (مثل الزراعة في الجنوب)، ومهارات العمل.

• جزء رئيسي من تطوير البرنامج سيكون لدعم الجهات الفاعلة الاقتصادية للتنبؤ والضغط من أجل المصالح الاقتصادية.

3.2 الشراكات من أجل التوظيف الشامل وريادة الأعمال.

• سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البلديات لإقامة شراكات تحفز الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، وتوفر مهارات العمل ومسارات التوظيف للشباب.

• سيتم تصميم الشراكات لكل بلدية، بناءً على النموذج المثبت للحاضنات المحلية.

• ستشمل الشراكات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص ذات الصلة.

• سيتم تنفيذ برنامج الشراكات تحت إشراف وزارة العمل، استنادًا إلى قرارها لعام 2021 بشأن 'حاضنات ومسرعات الأعمال'، وسيتطلب أيضًا التعاون مع وزارة العمل.

• مع مرور الوقت، سيعمل البرنامج الإنمائي مع النظراء الوطنيين على برامج لزيادة فرص الحصول على الائتمان لأصحاب المشاريع.

3.3 إضفاء الطابع الرسمي على 'الأسواق الوظيفية'، بوصفها عوامل حفازة حاسمة للسلام المحلي والقدرة على الصمود.

سيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم الاستشاري للسلطات الليبية للتخطيط لتدابير تساعد على إضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي تمكن المجتمعات من البقاء وتوفر حوافز للسلام.

• رسم خرائط الاقتصاد غير الرسمي وقياسه باستخدام منهجيات قابلة للمقارنة.

• سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع السلطات المحلية والوطنية لتطبيق أفضل الممارسات من أجل تبسيط لوائح سوق العمل لضمان قدر أكبر من المرونة وتسهيل دخول العمال غير الرسميين إلى العمل الرسمي.

• سيعزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنصات الرقمية للقضاء على اللوائح المفرطة والمتطلبات البيروقراطية ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على النمو داخل القطاع الرسمي.

• سيدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أصحاب المصلحة الوطنيين في تصميم وتنفيذ السياسات الرامية إلى تعزيز الشمول المالي عن طريق تشجيع توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية الرسمية (أو المصرفية).

4.3- المبادئ العامة والإطار المنطقي

وُضعت الاستراتيجية بطريقة تضمن الالتزام بالمبادئ التالية:

- مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي: تستكشف الاستراتيجية وتعالج بفعالية قضايا النوع الاجتماعي من حيث الأدوار والتباينات بهدف الوفاء بتزامنا منهجياً بالالتزامات المدرجة في جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.
- الاستجابة لمطالب الشباب: تتماشى هذه الاستراتيجية مع التزام البرنامج الإنمائي تجاه أجندة الشباب والسلام والأمن العالمية، وتهدف إلى رفع صوت الشباب وتعزيز قدرتهم في الدولة.
- تعميم سياسة إشراك ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيل سُبل وصولهم إلى الخدمات: تهدف الاستراتيجية إلى تهيئة بيئة مواتية للأشخاص ذوي الإعاقة لتولي دورًا فعالًا ومعنويًا في المجتمع.
- مراعاة حساسية النزاعات: تضمن هذه الاستراتيجية بشكل منهجي أن تصميم البرامج وتنفيذها لن يؤدي إلى تفاقم ديناميكيات الصراع، وذلك من خلال اعتماد المنظور الذي يأخذ بعين الاعتبار حالات النزاع وحساسيتها.

- السياق المُحدد: ضمان وضع برامج ملائمة وتتكيف مع المخاطر والقدرات والدوافع والديناميات التي تحكم كل سياق على حدا، لاسيما ما قد يخلقه ذلك سياق من اقتصاد سياسي.
- فاعلية التنمية: مجموعة من الالتزامات تجاه تعزيز نوعية وأثر وفاعلية التعاون الدولي في مجال التنمية وفقاً لما هو مُحدد في شراكة بوسان بشأن التعاون التنموي الفعّال.
- معايير الجودة في وضع البرامج والخُطط: تعتمد الاستراتيجية مجموعة مقاييس الجودة التي يعمل بمقتضاها البرنامج الإنمائي والتي يتم إدخالها في بيئة الأزمات والسياقات الهشة، والمتمثلة في: النظرة الاستراتيجية، وثاقة الصلة والجدوى، احترام المبادئ، حسن الإدارة والمراقبة، الكفاءة، الفاعلية، الاستدامة، الملكية الوطنية.
- الاسترشاد بالمخاطر: تسترشد الاستراتيجية بمستوى المخاطر وليس بمعدلات الدخل.
- القيم العالمية المنصوص عليها في جدول أعمال 2030: تبني النهج القائم على احترام حقوق الإنسان، وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة؛ من خلال التوافق مع القواعد والمعايير الدولية تجاه المساواة وعدم التمييز؛ مشاركة ايجابية وهادفة؛ وآليات مساءلة قوية.

يرجى الاطلاع على إطار العمل المنطقي العام لـ هذه الاستراتيجية ومدى ارتباطه بالركيزة 1 من وثيقة البرنامج القطري بشأن الحوكمة ، والركيزة 3 بشأن تغير المناخ والطاقة ، في الشكل 8 أدناه:

الشكل (8): بناء السلام والصمود - الإطار المنطقي وصلاته

الهدف		النتائج	المُخرجات
بناء السلام والصمود في السياق المحلي في كامل أرجاء ليبيا بحيث يكون هنالك.... مزيد من التماسك الاجتماعي بين مكونات المجتمع على الصعيد المحلي (ثقة أفقية)، و.... مزيد من الثقة بين جميع شرائح المجتمع بحيث	*1: تعزيز قدرة المؤسسات الليبية العامة وشركائها على تحليل النزاعات، لاسيما قدرتها على وضع خطط وتقديم خدمات من شأنها بناء السلام والصمود*	**مخرجات مباشرة في إطار الركيزة (2)**	**المُخرج 1.1:** شبكة مناطقية لرصد التوترات ومواطن الضعف. **المُخرج 2.1:** شبكات استشارة فنية لإجراء الحوار/المشاورات وتبادل المعلومات حول تقديم الخدمات بشكل فعال بما يساهم في تحقيق السلام والصمود
		أوجه الترابط مع الركيزة (1)	▪ زيادة قدرة المؤسسات الوطنية الليبية على وضع برامج وخُطط تهدف إلى السلام ▪ المبادرة الوطنية لتعزيز نزاهة المؤسسات ▪ مُلتقى التخطيط بشأن قضايا العمل الانساني والتنمية والسلام الذي يسترشد بنتائج رصد التوترات ومواطن الضعف.
		أوجه الترابط مع الركيزة (3)	▪ دمج إدارة الموارد المائية ضمن عمليات تقييم مواطن الضعف.
	2: استدامة القدرات والهياكل المحلية الكفيلة بتقديم	**مخرجات مباشرة في إطار الركيزة (2)**	**المُخرج 1.2:** خطط التنمية والسلام المُتفق عليها والمنفذة في مناطق الأولوية. **المُخرج 2.2:** مشاركة المرأة في شبكات الحياة العامة المحلية.

تتمكن مؤسسات الدولة المحلية والوطنية من تلبية احتياجات تلك الشرائح (ثقة عمودية).	*الخدمات وإدارة النزاعات*		**المُخرج 3.2:** برنامج الوسطاء المطلعين ورواد السلام
		أوجه الترابط مع الركيزة (1)	▪ المعايير الوطنية المتعلقة بالحوار/المشاورات العامة والتخطيط بشأن التنمية المحلية والسلام ▪ خطط العدالة المحلية الكفيلة بتسهيل اللجوء والاحتكام للقضاء. ▪ الإجراءات الموحدة/العمليات القياسية المتبعة في إرساء الاستقرار وإعادة الإعمار
		أوجه الترابط مع الركيزة (3)	▪ دمج قدرة قطاع الموارد المائية المحلي على الصمود ضمن خُطط السلام والتنمية.
	3: جعل الاقتصاد القوة المحفزة للسلام والصمود على الصعيد المحلي في كامل أرجاء ليبيا	**مُخرجات مباشرة في إطار الركيزة (2)**	**المُخرج 1.3:** برامج تعافي اقتصادي وتنمية حقيقية تُعزز التعاون الاقليمي/المناطقي، خاصةً في الجنوب. **المُخرج 2.3:** شراكات للتوظيف وريادة الأعمال الشاملة **المُخرج 3.3:** "أسواق وظيفية" مُضفى عليها الطابع الرسمي، كونها محفزات ضرورية لتحقيق السلام والصمود المحلي.
		أوجه الترابط مع الركيزة (1)	▪ قدرات وسياسات مشجعة للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
		أوجه الترابط مع الركيزة (3)	*لا يوجد*